أحدث المستجدات: شهدت معظم بلدان المنطقة أكبر انكماش لها منذ عقود في عام 2020، ولا تزال الأضرار الاقتصادية التي سببتها جائحة فيروس كورونا تتجلى بصفة خاصة في قطاعي النقل والسياحة. وأدت عودة تفشي الفيروس إلى إعادة فرض القيود على التنقل في العديد من البلدان. غير أن التبعات الاقتصادية المترتبة على تزايد الإصابات كانت محدودة حتى الآن.

وعلى الرغم من استمرار الاختلالات المرتبطة بالجائحة، قدم ارتفاع أسعار النفط الدعم للنشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. وفي إيران، انتعش القطاعان النفطي وغير النفطي في النصف الثاني من السنة المالية 2020-2021، التي انتهت في مارس/آذار. وفي المملكة العربية السعودية، أدت زيادة خفض الإنتاج النفطي إلى انكماش قطاع النفط لكن عوض ذلك تحسّن زخم النمو في القطاع غير النفطي. وشهدت عدة بلدان مستوردة للنفط عودة ظهور الإصابات بفيروس كورونا في أوائل عام 2021، مما أثار حالة من عدم اليقين بشأن الانتعاش الاقتصادي في مصر والأردن ولبنان وتونس.

واتخذت الحكومات المزيد من الخطوات على صعيد السياسات عام 2021 بهدف معالجة آثار الجائحة. فقد دشنت السعودية نظاما للدفع الفوري، ومددت الضمانات وإجراءات السماح بتأجيل سداد الديون، وخففت القواعد المنظمة لعمل الوافدين. ورفعت مصر الحد الأدنى لأجور موظفي القطاع العام، ومددت تعليق الرسوم المفروضة على معظم المعاملات المالية، واتخذت المزيد من التدابير لتعزيز الإقراض. واتخذت الإمارات العربية المتحدة خطوات لتشجيع ملكية الأجانب.

الآفاق المستقبلية: من المتوقع أن يشهد الناتج في المنطقة نموا بنسبة 2.4% عام 2021، وهو أقوى من المتوقع من قبل، ولكنه يقل عن متوسط العقد الماضي المنتهي عام 2019. ومن المنتظر أن تستفيد المنطقة من ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة، ومن زيادة الطلب الخارجي، وانخفاض حالات تعطل النشاط الاقتصادي الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. ومع زيادة حملات التلقيح ضد كورونا، خفت القيود على التنقل، وتناقص الخفض في الإنتاج النفطي، وتوقف الأضرار التي أصابت المراكز المالية، ينبغي تسارع وتيرة النمو إلى 3.5% عام 2022. غير أن هذه التوقعات غير مؤكدة وتعتمد على مسار الجائحة وإتاحة اللقاحات وعمليات التلقيح.

وفي البلدان المصدرة للنفط، سيدعم ارتفاع أسعار النفط النمو وزيادة الإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أن يصل متوسط أسعار النفط إلى 62 دولارا للبرميل عامي 2021 و2022. ومن المتوقع أن تشهد السعودية نموا بنسبة 2.4% هذا العام و3.3% العام المقبل، مما يعكس تطورات إيجابية في مجال التصدي للجائحة، وارتفاع أسعار النفط وتراجع حالات خفض الإنتاج النفطي، وبدء برنامج استثماري حكومي جديد. من المنتظر أن ينمو الاقتصاد الإيراني 2.1% في 2021 و2.2% في عام 2022، إذ تفوق الزيادة في الإنتاج الصناعي الضعف المستمر في الخدمات مع زيادة الإصابات بفيروس كورونا.

ومن المتوقع أن تظل الجائحة عائقا أمام النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط. ففي مصر، من المتوقع أن تتراجع وتيرة النمو إلى 2.3% في السنة المالية 2020-2021، الأمر الذي يعكس الأضرار التي لحقت بالسياحة والتصنيع واستخراج النفط والغاز، قبل أن ترتفع مجددا في السنة المالية 2021-2022. وفي المغرب، من المتوقع أن يرتفع الناتج إلى 4.6% في عام 2021 مع تحسن ظروف الجفاف، واستمرار العمل بالسياسات التيسيرية، وتخفيف القيود المفروضة على التنقلات الداخلية.

وتواجه البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف آفاقا متباينة. ففي ليبيا، من المتوقع أن يؤدي تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة ورفع الحظر النفطي إلى إعادة النشاط الاقتصادي إلى مستويات قريبة من مستويات 2019. وبالنسبة للعراق، يُتوقع أن ينمو الناتج مع تعافي إنتاج النفط لكنه لن يكفي لوقف الزيادة الضخمة في معدلات الفقر. ومن المتوقع أن يشهد لبنان انكماشا آخر في عام 2021.

المخاطر: تميل المخاطر نحو التراجع وترتبط باحتمالات عودة ظهور الإصابات بفيروس كورونا، والتأخير في بدء حملات التلقيح، وضعف أسعار النفط في ظل محدودية تنوع النشاط الاقتصادي، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وانعدام الأمن الغذائي، والصراعات والاضطرابات الاجتماعية. ولا يزال التنوع المحدود في الأنشطة الاقتصادية يشكل مخاطر في ظل توقعات بأن يظل الطلب على النفط أقل من مستوياته قبل الجائحة حتى عام 2023. كما أن الاضطرابات الاجتماعية والصراعات تشكل مخاطر سلبية متكررة تهدد المنطقة. ويتضافر ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأوضاع الهشاشة والصراع مع المخاطر السياسية وعودة تفشي فيروس كورونا لتشكل جميعا مخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة تهدد المنطقة.

تنزيل تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية

أفريقيا وشمال الأوسط الشرق بمنطقة الخاصة التوقعات

(ذلك غير يُذكَر لم ما المئوية بالنسبة السنوي التغير)

	2018	2019	2020e	2021f	2022f	2023f
السوق بأسعار المحلي الناتج إجمالي(في الدولار أسعار متوسط2010-2019)						
الجزائر	1.2	0.8	5.5-	3.6	2.3	1.6
البحرين	2.0	1.9	5.4-	3.3	3.2	3.2
جيبوتي	8.4	7.8	0.5	5.5	6.0	6.2
أ مصر	5.3	5.6	3.6	2.3	4.5	5.5
أ إيران	6.0-	6.8-	1.7	2.1	2.2	2.3
العراق	1.2-	4.4	10.4-	1.9	8.4	4.2
الأردن	1.9	2.0	1.6-	1.4	2.2	2.3
الكويت	1.2	0.4	5.4-	2.4	3.6	2.8
ب لبنان	1.9-	6.7-	20.3-	9.5-	..	..
ب ليبيا	15.1	2.5	31.3-	66.7	..	..
المغرب	3.1	2.5	7.1-	4.6	3.4	3.7
عُمان	0.9	0.8-	6.3-	2.5	6.5	4.2
قطر	1.2	0.8	3.7-	3.0	4.1	4.5
السعودية	2.4	0.3	4.1-	2.4	3.3	3.2
تونس	2.9	0.9	8.8-	4.0	2.6	2.2
الإمارات	1.7	4.8	6.1-	1.2	2.5	2.5
غزة وقطاع الغربية الضفة	1.2	1.4	11.5-	3.5	3.6	3.7

المصدر: الدولي البنك

ملاحظات: ق= ن تقديرات،= تنبؤات. الأوضاع وتغيُّر جديدة معلومات أساس على باستمرار الدولي البنك توقعات تحديث يجري(العالمية). الواردة التوقعات فإن ثمَّ، ومن معينة زمنية لحظة أي في كبيرا اختلافا تختلف لا البلدان لآفاق الأساسية التقييمات كانت إذا حتى الدولي، للبنك أخرى وثائق في الواردة تلك عن تختلف قد هنا. أ. إلى يشير المالية السنة. المالية السنة عن التقارير تقديم تفاصيل على للتعرف الإقليمي الملحق على الاطلاع يرجى.

ب. عام بعد وليبيا بلبنان الخاصة التنبؤات استبعاد تم2021اليقين عدم من عالية درجة وجود بسبب .

تنزيل البيانات